مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة
ISSN 3292-5353/E-ISSN 2661-7528
المجلد: 10 العدد:01 - السنة: 2023، ص.ص: 405- 430

دور هيئة الرقابة الشرعية في التأكد من الالتزام الشرعي للبنوك الإسلامية –دراسة تقارير الهيئة الشرعية لعدد من البنوك الإسلامية العربية–

The role of the Shari 'a Oversight Board in ensuring the legitimate adherence of Islamic banks Study the reports of the Shari 'a Board of a number of Arab Islamic Banks

بارة سهيلة،* جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، souheila.bara@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2022/12/06 تاريخ القبول: 2023/04/11

ملخص: تهدف الدراسة لتبيين الدور الذي تلعبه الهيئة الشرعية في التأكد من الالتزام الشرعي في عدد من المصارف الإسلامية العربية، بالاعتماد على تحليل تقارير الهيئات الشرعية لهذه المصارف.

توصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها أنه قد تواجه الهيئة الشرعية صعوبات عند القيام بدورها في التأكد من الإلتزام الشرعي للبنوك، وبناءا على ذلك قدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات منها على هيئات الرقابة الشرعية أن تواصل القيام برسالتها وتتابع تجويد أعمالها وتركز في القادم على أدق التفاصيل الميدانية والأداء المهني العالي والمنضبط.

الكلمات المفتاحية: هيئة شرعية؛ تأكد؛ إلتزام شرعي؛ بنوك إسلامية؛ تقرير.

تصنيفات JEL: G32 ; G21 ; E42

Abstract:The aim of the study is to demonstrate the roleplayed by the Shari 'a in ascertaining the legitimatecommitment of a number of Arab Islamic banks, based on the analysis of the reports of the Shari' a bodies of thesebanks.The study found, among other findings, that the Shari 'a body may face difficulties in fulfillingitsrole in verifying the legitimatecommitment of banks. Accordingly, the study presented a series of recommendations, including that the Shari' a oversight bodies should continue to carry out their mission, follow up on the development of their work and focus on the most accurate field details and professional performance.

Keywords:a legitimate body; Make sure; legitimate commitment; Islamic banks; Report.

JEL classifications codes: G32 ; G21 ; E42

*. المؤلف المرسل

مقدمة:

عند إنشاء المصرف الإسلامي لابد وأن ينص في عقد تأسيسه على ضرورة التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، وضرورة وجود هيئة للرقابة الشرعية لذلك المصرف، بحيث تخضع كافة المعاملات وأنشطة المصرف للرقابة الشرعية. تعمل الهيئة الشرعية على تنقية الجهاز المصرفي ومعاملات المؤسسات المالية من الربا والاستغلال والاحتكار وسائر وجوه أكل أموال الناس بالباطل.

هيئة الرقابة الشرعية تبدي ملاحظاتها عن سير العمل المصرفي الإسلامي بموضوعية واستقلالية عن طريق إعداد تقارير حسب توقيت معين أو عند الحاجة في حالة الضرورة، كما أن تقاريرها المتأنية تقدم إلى مجلس إدارة المصرف الإسلامي حيث تتضمن الملاحظات والتوصيات عن مجريات العمل لغرض إجراء التصحيحات والتصويبات اللازمة لعمليات قادمة.

أ- الإشكالية:

إنّ اقتصار قيام الهيئات الشرعية على أسلوب إبداء الرأي فيما يعرض من مسائل سواء عن طريق الكتابة أو عقد اللقاءات مع المسئولين كما هو عليه الأعم الأغلب من المؤسسات المالية الإسلامية وضع يجب تغييره، وذلك بقيام الهيئة بالدور الكامل في الإلزام والمراقبة الفعلية لمختلف أعمال المؤسسات المالية الإسلامية والتأكد من تنفيذها وتطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاته.وهذا ما سيتم معالجته في هذا الموضوع من خلال الإجابة على إشكالية مفادها:**كيف تقوم هيئة الرقابة الشرعية في التأكد من الالتزام الشرعي للبنوك الإسلامية؟**وتتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي مهام وواجبات الهيئة الشرعية في المصارف الإسلامية؟

-ما هو خطر عدم الالتزام الشرعي، وما ينتج عنه من آثار على المصارف الإسلامية؟

-كيف تمارس الهيئة الشرعية دورها في إبداء رأيها حول مدى الإلتزام الشرعي للبنوك الإسلامية محل الدراسة؟ .

ب- الفرضيات:

-يوجد لكل بنك هيئة شرعية تساعد على تقديم التوجيهات للمساعدة على الضبط الشرعي للمصارف الإسلامية.

-يمثل تقرير الهيئة الشرعية الكامل وجهة نظر على مدى التزامها الشرعي.

-توجد عوامل تؤثر على ممارسة الهيئة الشرعية لدورها في التأكد من الإلتزام الشرعي للمصارف الإسلامية.

جـ- أهداف الدراسة:

-تبيين وتوضيح صلاحيات وواجبات هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

-التعريف بخطر عدم الالتزام الشرعي وتأثيره على سمعة البنك وثقة الزبائن فيه.

-بيان الواقع العملي لهيئة الرقابة الشرعية في عدد من البنوك الإسلامية.

-توضيح الدور والعلاقة بين ممارسة الهيئة الشرعية لمهامها في/وتأكيد الالتزام الشرعي للمصارف الإسلامية.

د- منهجية الدراسة:

قصد الإحاطة والإلمام بأهم أبعاد ومضامينالورقة البحثية، وبُغية الإجابة على التساؤلات المطروحة، تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة هذا الموضوع، ونتحرى من استعماله تكوين قاعدة معطيات رصينة، من خلال قدرته على التشخيص الدقيق والتوصيف المعمق للحقائق، والبيانات التي تمّ تجميعها، ومنه تحليلها وشرحها بموضوعية، وكذلك منهج دراسة الحالة من خلال عرض حقائق عن تقارير الهيئات الشرعية للبنوك الإسلامية في عدد من دول عربية وتحليل هذه الحالات.

أولا- التأصيل النظري للدراسة:

1-الهيئة الشرعية في المصارف الإسلامية:

1-1-ماهية الهيئة الشرعية:

تعرف الرقابة الشرعية من ناحية أخرى:" عبارة عن فحص مدى التزام المصرف الإسلامي بالشريعة الإسلامية في جميع أنشطته، ويشمل العقود والاتفاقات والسياسات والمعاملات...."**(الشرع، 2007)**

هيئة الرقابة الشرعية هي: "جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية، وله إلمام بفقه المعاملات، ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة". **(حكيم و عراب، 2019، صفحة 4)**

1-1-2- أهمية دور الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية:

وجود الهيئة الشرعية في المصرف له الدلالات الآتية:-التأكيد على أن المصرف الإسلامي يحرص في معاملاته على الحكم الشرعي، وذلك من خلال وجود هذه الهيئة في المصرف، حيث إن من أبرز أعمالها هو التحري عن الطابع الإسلامي للمصرف في الجوهر والمضمون، بدءاً من نظام البنك، ومروراً بأدواته ووسائله لممارسة أنشطته، سواء ما كان منها من قبيل الخدمات المصرفية، أو من أساليب الاستثمار والائتمان (شادي، 2000، صفحة 89)

تعد الهيئة الشرعية من أهم الأجهزة الرقابية المستحدثة في مؤسسات هذه الصناعة، فهي تدخل في أكثر من نوع من أنواع الر قابات في الشرع الإسلامي، وهي الأساس الذي يعتمد عليه الكثير من المتعاملين مع هذه المؤسسات لمعرفة مدى التزام تلك المؤسسات بالأحكام الشرعية (عامر، 2016)أنها تعد أحد الفوارق الأساسية بين المصارف الإسلامية والتقليدية، وقد أدت هذه الهيئات دوراً ملموساً في هذا المضمار مما يجعل من غير المستغرب القول بأن المصارف الإسلامية مدينة لهذه الهيئات إلى حد كبير.(القطان، 1425 هـ، صفحة 8)

1-1-3-واجبات الهيئة الشرعية: تتمثل فيما يلي:

–للهيئة أن تطلب عقد جلسة خاصة لمجلس الإدارة، لشرح وجهة نظرها في المسائل الشرعية إن اقتضى الأمر ذلك، وتسلك هيئة الرقابة، وفي علاقتها مع إدارة البنك والهيئات المختلفة لما يسلكه مفوضوا المراقبة وفقا لنصوص النظام التأسيسي لهذه المؤسسات، تقدم هيئة الرقابة دوريان وكلما اقتضى الأمر ذلك، تقريرها وملحوظاتها إلى كل من المدير العام، ومجلس إدارة المؤسسات التي تراقبهتقدم الهيئة في كل عام مالي تقريرا سنويا شاملا يُفصح عن التزام البنك خلال العام المقدم عنه التقرير في معاملتها بالقواعد الشرعية.

أهم اختصاصات الرقابة الشرعية كما ذكر ذلك بعض الباحثين والمختصين وذلك على النحو الآتي(**الحياني، 2018**): مراقبة أعمال المصرف والمؤسسة المالية الإسلامية للتحقق من معرفة مدى موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، ومدى تطبيقها لفتاوى وقرارات هيئة الفتوى الشرعية في المصرف.تقديم المشورة فيما يتعلق بتطبيق أحكام َالشريعة الإسلامية.فحص كل العقود والاتفاقيات التجارية والاستثمارية والسياسات والمنتجات والمعاملات المصرفية، وعقود التأسيس والنظم الأساسية والقوائم المالية، ورفع التقارير الدورية للتحقق من معرفة مدى التزامها بقرارات وفتاوي هيئة الفتوى الشرعية ومدى موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.مشاركة أجهزة وهيئات المصارف الأخرى في إعداد صيغ ونماذج وعقود واتفاقيات المصرف وتعديلها بغرض بنائها وفق الأحكام الشريعة الإسلامية، والتأكد من خلوها من المحاذير الشرعية.المشاركة في تدريب وتأهيل العاملين في المصرف على كيفية إجراء العمليات المصرفية والتجارية والاستثمارية وتطبيقها وفق المتطلبات والضوابط الشرعية الإسلامية. إعداد تقرير دوري يتضمن إحصاء للمخالفات والملاحظات ورفعها لهيئة الفتوى الشرعية في المصرف، بحيث يوضح في التقرير مدى تحقق الالتزام في المصرف بالأحكام الشرعية.المشاركة في تقديم البدائل الشرعية والحلول للمعاملات التي يتكرر وقوع المخالفات فيها لتجنب ذلكً مستقبلا .إعداد الدراسات الشرعية والبحوث المتخصصة وابتكار المنتجات التي تلبي حاجة العملاء .توعية العاملين والمتعاملين مع المصرف بالضوابط الشرعية للمعاملات التي ينفذونها.

1-1-4-المشاكل التي تواجه الهيئات الشرعية : هذه بعض الإشكالات والعوائق التي تواجه الهيئات الشرعية والتي من شأنها أن تترك آثاراً سيئة على عمليات المصارف الإسلامية من ناحية مراعاة الأحكام والضوابط الشرعية:(**عامر، 2016**)جهل بعض أعضاء الهيئات بدقائق أنظمة المعاملات الإسلامية، ومذاهب الفقهاء المعتمدين فيها.تأثرهم ببعض الضغوط من القائمين على المؤسسات التي يعملون بها، من أجل الفتوى بإباحة بعض المعاملات الواردة من الأنظمة الأخرى غير الإسلامية، وضعفهم أمام هذه الضغوط .خروج بعض أعضاء الهيئات الشرعية عن الأقوال المعتمدة للفقهاء المعتمدين إلى أقوال شاذة لا يرضى عامة الفقهاء عنها؛ لظروف تختلف من مؤسسة إلى أخرى.جهل بعض أعضاء هيئات الرقابة الشرعية بالتصرفات التي تقوم بها المؤسسة من ورائهم ودون علمهم، وتقصيرهم في الرقابة التامة على تصرفات هذه المؤسسات، وذلك بسبب انشغالهم بأعمال أخرى لا تبقي لهم الوقت الكافي للرقابة الدقيقة.

1-1-5-التقرير الشرعي: (حميش، 2007)

إن التقرير الذي تقدمه الهيئة يعد الوسيلة الرسمية والأسلوب الأمثل لإبداء الهيئة الشرعية رأيها حول مدى التزام المؤسسة المالية بالشريعة الإسلامية خلال السنة المالية، فالتقرير الشرعي هو وسيلة الاتصال المعتمدة عرفاً في مخاطبة جماعة المساهمين وملاك وجمهور المتعاملين، وإنما جُعل التقرير السنوي أصلا من أصول أعمال الهيئات الشرعية عملا بمقتضى دلالة العرف المالي والمصرفي العام، ذلك أن الأصل الفقهي الدال على كون التقرير أصلا هو وهي قاعدة متفرعة عن القاعدة الفقهية الكلية: " المعروف عرفا كالمشروط شرطا"القاعدة الفقهية الكبرى " العادة محكمة " ولقد جرى العرف في كثير من النظم الأساسية للمؤسسات المالية أن تقدم الهيئة تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة لتلك المؤسسة يشتمل: على رأيها في مدى مسايرة أعمال المؤسسة للشريعة الإسلامية، وما قد يكون لديها من ملاحظات في هذا الخصوص، ويدرج هذا التقرير ضمن التقرير السنوي للمؤسسة المالية . وتنقسم التقارير الشرعية إلى نوعين رئيسيين، هما التقرير الدوري والتقرير السنوي، وتختلف مضامينها وأشكالها على سبيل التفصيل بحسب الاعتبارات العملية وقرائن العمل في

المؤسسة المالية الإسلامية، سواء كانت مصرفاً أو شركة استثمار أو شركة تأمين، والحق أن الهيئات الشرعية اليوم قد باتت موقنة بضرورة تطوير أسلوب عرض البيانات وطريقة صياغة التقرير الشرعي بنوعيه الدوري والسنوي، وهو ما يؤكد أن هيئات الفتوى والرقابة الشرعية اليوم تسعى بقناعة نحو تحقيق النضج الفني والتشغيلي لعملها.كما يتمثل محتوى تقرير الهيئة الشرعية في: (العراقي، 2018) ومكوناته هي :(العنوان، الفقرة الافتتاحية، فقرة الرأي وتحتوي على الشهادة، تاريخ التقرير، توقيع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية) (جريدان، 2017)

1-1-6-محضورات هيئة الرقابة الشرعية:(عطية، 2020)

لا يجوز لهيئة الرقابة الشرعية أن تقوم بالاستثمار بأدوات التمويل الإسلامي في المصرف الذي يعمل أعضائها فيه، وذلك حماية لتحقيق نزاهة وشفافية عمل الهيئة من خلال إصدار القرارات التي تكون بعيدة كل البعد عن أي مؤثر، لا يجوز للهيئة ممارسة الأعمال التنفيذية والمشاركة بتأدية أعمال المصرف، لا يجوز للهيئة من تقلد أي منصب جديد في المصرف إلا بعد مرور سنة على الاستقالة.

2- الالتزام الشرعي للمصارف الإسلامية

2-1-ماهية وظيفة الامتثال الشرعي

يتطلب الإلتزام بالحوكمة الشرعية وجود عمل رقابي سابق وعمل رقابي لاحق، ومن هنا فإن وظيفة الامتثال الشرعي وظيفة رقابة وقائية والتدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي وعمل هيئة الرقابة الشرعية رقابة كشفية، علماً بأن جزءاً من عمل هيئة الرقابة الشرعية يعتبر رقابة وقائية وهو المتعلق بالموافقة على بعض المنتجات والعقود... إلخ. يتم النظر إلى هذه الوظيفة الرقابية من خلال الأركان الخمسة وهي: البيئة الرقابية، تقييم المخاطر،النشاطات الرقابية. المعلومات والاتصال، الرقابة (سعيد، 2022)، وتعتبر وظيفة الامتثال الشرعي وظيفة إدارية مستقلة، وجزء من مكونات الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، والتي تشمل هيئة الرقابة الشرعية، والتدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي، بالإضافة إلى هيئة الرقابة الشرعية المركزية. (الزيدانيين، الفقهاء، وغيث،

2020)، يوصي مجلس الخدمات المالية الإسلامية إدارات البنوك الإسلامية بتخصيص وحدة تنظيمية لمتابعة الالتزام الشرعي يكون من مهامها الرقابة السابقة على أعمال البنك والتأكد من عدم مخالفتها لقرارات هيئة الفتوى الشرعية وتعليمات السلطات الإشرافية والرقابية، وتكون معينا للإدارة التنفيذية في البنك لتدارك الانحرافات الشرعية قبل وقوعها وتقديم الاقتراحات المناسبة للتحوط من وقوعها في المستقبل. كما يوصي بأن يتضمن التقرير السنوي للبنك الإسلامي تقريرا عن نشاط الالتزام الشرعي يؤكد فيه للمساهمين التزام المؤسسة بقرارات هيئة الفتوى الشرعية الداخلية والمركزية، إن وجدت.**(حتاحت، 2022)**، وتعتبر وحدة متابعة الالتزام الشرعي الداخلي المرجع الأول في مسائل الالتزام بأحكام الشريعة في البنك الإسلامي، حيث تقوم بدور نصحي / استشاري لإدارة البنك، وتقوم بمعالجة المسائل الإجرائية المتعلقة بتطبيق القرارات الشرعية داخل البنك، وتساهم في تقديم المعلومات المناسبة التي تحتاجها إدارة البنك في سيل تطبيق القرارات الشرعية. بالإضافة إلى قيامها باعتماد الهيكل العام للمنتجات، والنشرات التسويقية والبيعية والتعريفية، بالإضافة إلى ما يمكن أن تفوضه هيئة الفتوى الشرعية من بعض مهامها إلى هذه الوحدة. إن التزام المصرف بالأحكام الشرعية ، وأخذه في سائر عقوده و اتفاقياته و سياساته الضوابط الشرعية التي تبنها هيئة الفتوى، أخذا من صحيح اجتهادات المعاصرين، وقرارات المجامع الفقهية ، يجعل الالتزام منوطا واقعيا بما يصدر عن هيئة الرقابة، فتكون النتيجة هي الزامية فتاواها، فلا تكفي إعلاميتها، أو كونها ذات طبيعة استشارية. (جدي، 2020)

ينص المعيار الثالث لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على وجوب الالتزام التام بالفتاوى/القرارات الشرعية التي تصدرها الهيئة الشرعية، وعلى هذا الأساس، يجب إسناد مهمة المراجعة الداخلية إلى شخص مدرب جيدا على مراجعة/تدقيق الالتزام الشرعي لكي يكون له إلمام كاف بالإجراءات. بينما تكون وحدة/ قسم متابعة الإلتزام الشرعي لكي يكون إلمام كاف بالإجراءات. (مجلس، ديسمبر 2009) يتولى هذا القسم مهمة مراجعة ومتابعة وتقييم جميع السياسات والإجراءات والقرارات الصادرة عن الإدارة العليا حول أنشطة المصرف المختلفة وبيان مدى انسجامها وتوافقها مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، وأهمها قوانين وتعليمات البنك المركزي وقانون الشركات. ويهتم هذا القسم بالتأكد من الامتثال لقواعد

السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة من الجهات ذات العلاقة وتجنب الوقوع في الأخطاء والمخالفات بالتعاون والتنسيق مع فروع المصرف كافة والأقسام ذات العلاقة، وا إقامة دورات تثقيفية وتدريبية لهذا الغرض. وكذلك وضع الأسس المنظمة والآليات التنفيذية اللازمة لمراقبة أعمال ونشاطات المصرف ولكافة وحداته التنظيمية لحماية المصرف من مخاطر عدم الامتثال، وذلك من خلال التأكد من امتثال المصرف وسياساته الداخلية وا إجراءاته التنفيذية لجميع متطلبات القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن البنك المركزي والجهات المحلية والدولية ذات العلاقة بالعمل المصرفي(**ناسك، 2022**)

2-2-ماهية مخاطر عدم الالتزام الشرعي

إن الخطر بصفة عامة هو عدم اليقين الذي يكتنف الأحداث المستقبلية (حمود و أحمد علي، 2017)، ويشير مفهوم المخاطر الشرعية إلى قيام العاملين في البنك الإسلامي بارتكاب مخالفات شرعية تجعل من المعاملات أو العقود غير مطابقة لقواعد الشريعة الإسلامية، و تؤدي لاحقا إلى تجنب الأرباح الناتجة عن العمليات التي وقعت فيها هذه المخالفات الشرعية. (عبلة و فرج، 2018) ويعني تحقيق السلامة الشرعية بأن لا تكون في هناك مخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية ليس فقط ّ على مستو ى تجنب الربا والسلع والخدمات المحرمة، بل وعلى مستوى الأولويات الإسلامية والالتزامات بالسلوك الإسلامي بشكل عام أيضا (منير، 2018). ومخاطر عدم الالتزام الشرعي تنشأ من عدم الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم الالتزام بالمعايير الدولية، وأيضا عدم الالتزام بتوجيهات الجهات الرقابية والإشرافية (البنوك المركز ية)، وقد يتعرض المصرف الإسلامي إلى العقوبات، سواء في شكل جزاءات مالية أو الحرمان من ممارسة نشاط معين لارتكاب مخالفات، وأغلب هذه المخالفات تكون على شكل عقوبات من الجهة الرقابية والإشرافية (البنوك المركزية) (قنطقجي، 2010)، وبالطبع فإن تلك العقوبات، أيا كان نوعها لها مخاطرها، إذ قد تكون هذه العقوبات بحق المصرف معلومة في الأوساط المصرفية بأنه مصرف غير ملتزم بأنظمة ولوائح الجهة الرقابية والإشرافية ،وقد تتسرب تلك المعلومات إلى

قطاع كبير من المودعين والجمهور، فتؤثر سلبا على قدرة المصرف في استقطاب موارد مالية جديدة، باعتباره مصرفا مخالفا للقوانين والأنظمة. (محمد، 2001). وتصنف مخاطر عدم الالتزام الشرعي (حمد، 2015، صفحة 74) بناء على الأثر الشرعي للمخالفة إلى: مخاطر ذات تأثير شرعي كبيرعلى ربح/أجرة المعاملة و على السمعة الشرعية للمؤسسة المالية الإسلامية، على وجه لا يمكن معه تصحيح المخالفة (وبالتالي يكون ربح/أجرة المعاملة غير مشروع للمؤسسة ويجب صرفه في الخيرات)أو لا يمكن تدارك الأضرار التي حدثت للسمعة الشرعية للمصرف، ومخاطر ذات تأثير شرعي متوسطعلى ربح المعاملة أو السمعة الشرعية للمؤسسة، على وجه يمكن معه تصحيح المخالفة أو تدارك الأضرار. ومخاطر ذات تأثير شرعي منخفضعلى ربح المعاملة أو السمعة الشرعية للمصرف. وتتمثل أهمية إدارة مخاطر عدم الالتزام الشرعي في مساعدة كل من إدارة الالتزام الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي في فحص عدم الالتزام الشرعي، كذلك تقليل مخاطر حدوث عدم الالتزام الشرعي، وتخفيض المبالغ المجنبة وتعظيم ربحية المصارف والبنوك التي تقدم خدمات ومنتجات متوافقة مع الشريعة، كذلك تقديم المساعدة للجنة الشرعية في تقريرها السنوي عن مدى الالتزام، وتبني الجهات الرقابية وواضعي المعايير لأفضل الممارسات، للوصول إلى مستوى أعلى من النظام والشفافية في المصرفية الإسلامية (الأكاديمية، 2022، صفحة 128)، الهدف من أدوات وآليات إدارة المخاطر هو : (Muhammad، 2016، صفحة 5) تقليل المخاطر الكامنة إلى مستويات يمكن تحملها بحيث تلبي المخاطر المتبقية الرغبة في المخاطرة لدى أصحاب المصلحة الذين يشجعون ذلك، عليهم الاستثمار في الأنشطة التي تعزز النمو وتخلق الثروة (Ahmed، 2009، صفحة 9). وبالتالي ، المخاطر يمكن تجنبها إذا تم تحديدها أو نقلها أو إدارتها إذا حدث ذلك. في الإسلام ، هناك عدد من الدروس حول تخفيف المخاطر في المعاملات التجارية وغيرها جانب من الحياة. وتتمثل إجراءات إدارة مخاطر عدم الالتزام بالشريعة في: (العراقي، 2020)، يجب على قسم إدارة المخاطر توثيق فتاوى هيئة الرقابة الشرعية وقراراتها وفحص عينات من عقود التمويل لاكتشاف مخاطر عدم الالتزام بالشريعة، كما يجب على قسم إدارة المخاطر تحديد مستويات الالتزام بأحكام الشريعة والتنسيق مع قسم التدقيق الشرعي لتحديد المعالجات التي من شأنها رفع مستوى الالتزام، ويتم

ذلكفصليا. يجب على مدير قسم إدارة المخاطر إخطار رئيس هيئة الرقابة الشرعية بأي خرق يؤدي إلى مخالفة أحكام الشريعة الغراء، ويجب أن يقوم قسم إدارة المخاطر بتقييم أي منتج جديد بعد إقراره من قبل هيئة الرقابة الشرعية، قبل شروع الإدارة التنفيذية بطرحه إلى الزبائن، لفحص مخاطر عدم الالتزام بالشريعة التي يمكن أن تنشأ عنه، كما يجب أن يقوم قسم إدارة المخاطر بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية في فحص الدخل الناشئ عن عدم الالتزام بالشريعة وتقديم تقرير تفصيلي به، يتضمن المجالات التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء هذا الدخل، من أجل تقويضهايجب على قسم إدارة المخاطر إعداد جدول بمخاطر مخالفة الشريعة وقرارات هيئة الرقابة الشرعية ولكل أداة على حدى، والمساهمة في اطلاع كافة الموظفين عليها، لرفع مستوى الوعي بأحكام البيوع والتعاملات الإسلامية. أيضا يجب على قسم إدارة المخاطر وبالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية، إعداد مدونة سلوك لموظفي المصرف والمرتبطين به من أصحاب الحسابات والمستثمرين، تتضمن شرح مخاطر عدم الالتزام بالشريعة، لتحقيق شمول مالي إسلامي . ويجب على قسم إدارة المخاطر التركيز على مخاطر العمليات المصرفية التي تنشأ عن عمليات مصرفية أساسية أو أولية، والتي تقترب في طبيعتها من عمليات الصيرفة التجارية المخالفة للشريعة، كمايجب على قسم إدارة المخاطر الأخذ بنظر الاعتبار مخاطر عدم الالتزام بالشريعة في عمل الشركات التابعة للمصرف، وعدها أحد مجالات نشوء مخاطر عدم الالتزام بالشريعة.

2-3-مخاطر سمعة الالتزام بالشريعة الإسلامية (مؤنس، 2016)

يمكن فهم مخاطر سمعة الالتزام بأحكام الشريعة التي تهدداستمرارية أي مؤسسة مالية إسلامية بتفهم طبيعة عملاء هذه المؤسسات المالية؛ فإن المتعاملين مع المصرفية الإسلامية يعيرون اهتماما شديدا بالقيم الإسلامية (طارق و حبيب، 2003) هذا الاهتمام اللا منحصر في جهة رقيبة بعينها، بشكل يمكن التعرف على ملاحظاتها، وا ٍنما يتمثل وتلبية متطلباتها؛ وا ٍنما بتلك العين المجتمعية، والأذن الجماعية من عملاء المصرف الإسلامي وغيرهم، واللذين يمثل كل واحد منهم جهة رقابية مستقلة، قد تصدر قرارات غير قابلة للنقض؛ قرارات تشكل في أثرها ما عرفه الماليون بالمخاطرة .وفي الوقت الذي تشكل فيه مخاطر السمعةأحد

مصادر التهديد بوقوع الخسارة لأي مصرف وهي المخاطر الناشئة عن وجود انطباع سلبي عن المصرف، مما قد يؤدي إلى خسائر في مصادر التمويل أو تحول المتعاملين إلى مصارف منافسة، فإن المصارف الإسلامية تختص بعنصر إضافي ورئيسي في إمكانية تحمل أضرار مالية ناتجة عن تهديدات في مدى التزامها بالشريعة الإسلامية ـ رغم كون هيئاتها الرقابية تحفل في عضويتها من الأساتذة من يحمل لهم ولعلمهم كل الاحترام إلا أن ذلك يمكن أن يكون ناشئا عن :فقدان شرائح كبيرة من المتعاملين مع المصرفية الإسلامية للثقة بالرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي في ظل تكريسها لسلامة أعمال المصرف دوما وعدم تسجيل تدخلات جوهرية في الأعمال المصرفية لدى بعض الهيئات الرقابية متمثلا باقتصار عمل هذه الهيئات على حضور الاجتماعات، وعدم وجود أنظمة عمل واضحة تتيح لأعضائها إجراء التفتيش والفحص العشوائي لأعمال المصرف .قلة عدد الفقهاء المتخصصين في المصرفية الإسلامية قياسا لتنامي أعداد المؤسسات المالية الإسلامية وحجمها بشكل سريع، وعدم وجود هيئات التكوين المناسبة في الجامعات لتخريج المؤهلين للقيام بهذه المهمة، مع ملاحظة انغلاق هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم على مجموعة محددة حتى يمكن وصف ذلك بالنادي المغلق العضوية .الشك في قدرة المراقبين الشرعيين على الاحاطة الكافية بالتطور السريع في المعاملات، وعدم مواكبتها بالفتوى والحكم الشرعي، سيما مع تراكم الأعباء على أعضاء هيئات الرقابة في ظل اضطرار عدد كبير منهم للسفر المتواصل لحضور جلسات الهيئات المختلفة دون أن يتبقى لهم وقت كاف للفحص والاجتهاد، علاوة على كون كثير منهم من ذوي المناصب الحكومية العليا التي تزيد أعبائهم مما يجعل الأمر في كثير على ما يقدمه أحد من الحالات إبداء لوجهات نظر، واعتمادا الأعضاء .الشك في عدم الاستجابة لقرارات الهيئة من قبل الإدارة .ضغوط الإدارة على الهيئة الشرعية لإجازة بعض التصرفات .ضعف اختصاص هيئة الرقابة .غياب الفهم الصحيح للمخاطر في العقود الإسلامية. عدم قدرة بعض أعضاء هيئات الرقابة التعامل مع كافة متغيرات الحالة المصرفية؛ فإن هيئات الرقابة والتي مهمتها أن تراقب بقدر ما مدى التزام المؤسسة بهذه المعايير. نقول بقدر ما تضم من يتقن المهارات المهنية ما، لأن الهيئة الشرعية نادرا التي يتقنها المراجعون لكشف المخالفات.

بيد أن من أهم التهديدات المنتجة لمخاطر سمعة الإلتزام بالشريعة تفضيل هيئات الرقابة الشرعية في بعض الأحيان، تغليب الفقه الشائع بين جمهور العملاء في المجتمع الذي يعمل فيه المصرف على تكوين الرأي الفقهي المناسب للحالة وإن لم يرق لغير المتخصصين بالشريعة من عامة جمهور العملاء .، وعدم الاستفادة من كون الشريعة تملك من النظريات التشريعية ما تكفل لها التعامل مع أي حالة بما يستوعب واقعها والنتائج المحتملة عنها بشكل يحقق مقاصد الشريعة. مما يجعل اختيارات هيئات الرقابة اختيارات غير مناسبة للحالة التشريعية بقدر ما هو تكريس للشائع، ليس ذلك قطعا فيكل اختيارات هيئات الرقابة، وإن كان ملحوظا لديها ذلكوهكذاتنشأ مخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الالتزام بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة لمخاطر السمعة والمصداقية. ذلك إن لدى وحدات المصرف أنظمة وأدوات تحكم، ويشمل ذلك هيئة الرقابة الشرعية، لتأمين الالتزام بجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ثانيا– منهجية الدراسة الميدانية:

نعرف الهيئات الشرعية للبنوكمحل الدراسة وإجراءات الرقابة فيها كما يلي:

1–بنك بلوم للتنمية: بنك بلوم للتنمية هو مصرف إسلامي مؤهل بالكامل، تم تأسيسه في (فبراير) 2006 وبدأ تنفيذ عملياته في آذار (مارس) 2007. يمارس المصرف نشاطاته المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتبعاً لإرشادات المصرف المركزي اللبناني (مصرف لبنان) وأنظمته. كما يتقيد بنك بلوم للتنمية بقواعد هيئته للرقابة الشرعية المؤلفة من ثلاثة علماء بارزين في الشريعة الإسلامية.يقدم بنك بلوم للتنمية الخدمات المصرفية على أنواعها كافة بما فيها تلقي الودائع وتقديم حلول تمويل إسلامية متنوعة مدعومة بخدمات مصرفية مميزة للأفراد والشركات، مصممة خصيصاً لإرضاء العميل. منذ نشأته حقق المصرف تقدماً في استراتيجيته الثلاثية الأبعاد وهي العمل على نمو أعماله الرئيسية وتوسيع نطاق عملياته بالإضافة إلى التوسع نحو الأسواق المجاورة. لتحقيق ذلك، تمكن بنك بلوم للتنمية من إيجاد خيارات متنوعة لإنشاء منتجات استثمار و حلول تمويلية تتسم بالابتكار والمنافسة، تهدف إلى تحقيق توازن بين نمو رأس المال و الحفاظ عليه و ترمي إلى توفير

أسس متينة للمستثمرين و المتمولين (بلوم، 2022). ويتمثل أعضاء هيئة البنك:(الشرعية، 2022): فضيلة الشيخ أمين الكردي – رئيس الهيئة الشرعية، فضيلة الشيخ حسين الخشن – عضو الهيئة الشرعية فضيلة الشيخ وسيم عبد الحفيظ المزوّق – عضو الهيئة الشرعية.

إجراءات الرقابة: يتم مراقبة المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحها البنك إلى غاية 12/31 والقيام بتخطيط وتنفيذ المراقبة .وكشف التقرير أن العقود والعمليات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية 31-12-2018التي تم الاطلاع عليها، تمت وفقا أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبل الهيئة وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.أن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم صرفها في أغراض خيرية. -أن مسؤولية إخراج الزكاة على المساهمين.

2-هيئة الرقابة الشرعية بنك البركة :تكون هيئة الرقابة الشرعية من (05) خمسة أعضاء يتم اختيارهم من بين الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية والاقتصادية الحائزين على المؤهلات العلمية، الخبرة اللازمة والمتمتعين بسمعة جيدة في مجال الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك كلّه لأجل إضفاء المصداقية للهيئة في الأعمال، الاستشارات والفتاوى التي يقدمونها.ويتمثل أعضاء بنك التنمية في:(**البركة، 2022**): محمد المأمون القاسمي الحسني رئيس الهيئة الشرعية. هلالي رشيد نائب رئيس الهيئة الشرعية وعبد الباقي مفتاح عضو الهيئة الشرعية وكمال بوزيدي عضو الهيئة الشرعية والصادق العياشي فداد عضو الهيئة الشرعية.

إجراءات الرقابة: تقوم الهيئة بالمراقبة الواجبة لإبداء الرأي في إلتزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها السمحة -تمت مراقبة المبادئ المعتمدة والإجراءات المطبقة في البنك، خلال الفترة المنصرمة، ولقد تم تسجيل 118 مخالفة شرعية تتعلق بتمويلات المرابحة والمساومة والإجارة والسلم والاستصناع.لقد تمت أعمال البنك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها المقررة خلال السنة المنتهية 2020/12/31 وفقا لما اطلعت عليه الهيئة من

إجراءات طبقها البنكما أن ّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حساب الاستثمار يتفق مع الأساس المعتمد وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.إن الإيرادات التي تحققت من مصادر غير مشروعة قد تم تحويلها إلى صندوق سبل الخيرات،(البركة، التقرير الشرعي لبنك البركة، 2020)

3-البنك الإسلامي الأردني: (الأردني، 2022)يتمثل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك في:فضيلة الأستاذ الدكتور محمود علي مصلح السرطاويرئيس هيئة الرقابة الشرعية فضيلة الأستاذ الدكتور عبدالرحمن ابراهيم زيد الكيلانينائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية فضيلة الدكتور «محمد خير» محمد سالم العيسىعضـو.

إجراءات الرقابة: تراقب هيئة الرقابة الشرعية المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحها البنك خلال السنة المالية المنتهية 2021/12/31 قامت الهيئة أيضا بفحص التوثيق والإجراءات المتبعة من المصرف على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، وذلك من خلال دائرة التدقيق الشرعي الداخلي.العقود والعمليات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية 31-12-2021التي تم الاطلاع عليها، تمت وفقا أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. (الأردني، 2021)

4-مصرف الزيتونة: (الزيتونة، 2021)الهيئة الشرعية لمصرف الزيتونة هي جهاز مستقل يتكون من خبراء وعلماء في العلوم الشرعية، توكل للهيئة الشرعية مسؤولية الفتاوى وا ٍجازة منتجات ومعاملات المصرف والتأكد من مطابقة أعماله لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، تكون الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة ملزمة للمصرف، تقوم الهيئة الشرعية بدراسة جميع الوثائق والمنتجات والمصادقة عليها ومراجعتها بهدف إجازتها ثم القيام بأعمال التدقيق الشرعي الخارجي بهدف التأكد من حسن التطبيق.ويتمثل أعضاء الهيئة الشرعية في:

د. برهان النفاتي:رئيس الهيئة الشرعية و د. عبد الستار الخويلدي: عضو ، كذلك أ. هشام الربودي: عضو

إجراءات الرقابة:تدرس الهيئة المواضيع المستفسر عنها دراسة وافية، مستعينة بمقدم الاستفسار وبمن ترى حاجة إلى الاستعانة به من المتخصصين، تجتهد الهيئة بتقديم الرأي الشرعي في القضايا التي تعرض عليها، وتلتزم في كل الأحوال بمراعاة المعايير الدولية للصيرفة الإسلامية، تفحص الهيئة العقد التأسيس ولوائح العمل، والسياسات المتبعة في المصرف والاتفاقيات والعقود النمطية والوثائق المكملة، وتتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتتخذ القرارات اللازمة للتعديلات التي تراها مناسبة. إن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمها مصرف الزيتونة خلال السنة المالية المنتهية في 2020/12/31 وأطلعنا عليها، تمت وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها. إن توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار فقد تم وفقا لسياسة توزيع الأرباح على الودائع الاستثمارية المعتمدة من قبلنا.إن جميع الإيرادات غير المشروعة جنّبت لصرفها في وجوه البر تحت إشراف الهيئة الشرعية حسب سياسة التصرف في حساب النفع العام المعتمدة من قبلنا.إن ّ الإدارة ليست مخولة بإخراج الزكاة عن المساهمين وتقع مسؤولية إخراجها عليهم.

5-بنك فيصل الإسلامي: يتمثل أعضاء الهيئة الشرعية في: **(المصري، 2021)**

الدكتور: نصر فريد محمد واصل: رئيسا، الدكتور: علي جمعة محمد عبد الوهاب :نائب الرئيس، الأستاذ الدكتور: حمدي صبح طه داود : عضوا، الأستاذ الدكتور: عبد الهادي محمد عبد الهادي زارع : عضوا

تعمل الهيئة على مناقشة الميزانية وقائمة الدخل بالبنك، حرص البنك الدائم على أن تكون أعماله وخدماته المالية الاستثمارية والمصرفية في إطار مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية بالنسبة للزكاة المكلف بها.

6-البنك العراقي الإسلامي (العراقي، 2020)تتكون هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار و التنمية من مجموعة من علماء الشريعة المشهورين والذين

يحملون في نفس الوقت خبرة واسعة في القانون والاقتصاد وأنظمة الصيرفة الحديثة. تشرف الهيئة على عملية تطوير منتجات وخدمات التمويل والاستثمار في البنك، إضافة على تعزيز مسيرة البنك بإصدار الفتاوى والتوجيهات الشرعية في التعاملات اليومية حسب احتياجات وحدات العمل المختلفة في البنك.أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية في الوقت الحالي هم:احمد عبد الكريم عبد الرحمن العاني – رئيس الهيئة، محمود جمال محمود الكبيسي – عضو تنفيذي، ابراهيم آغا علي جابرالاعرجي – عضو، علي سالم احمد علي سيالة – عضو، محمد عبد الرضا جاسم حسان السعدي – عضو

إجراءات الرقابة: مراقبة المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحتها المؤسسة المصرفية للسنة المنتهية2020/12/31 وتمت المراقبة الواجبة لإبداء الرأي، كما تمت أيضا بفحص التوثيق والإجراءات المتبعة من المؤسسة على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، كما تقوم الهيئة بتخطيط وتنفيذ مراقبته من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات الضرورية لتزويده بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المؤسسة لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، بخصوص العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمها المصرف خلال السنة المنتهية في 2020/12/31 بعد الاطلاع على نماذج منها وهي بحسب ما يظهر للهيئة تمت وفق أحكام الشريعة الإسلامية. بخصوص توزيع الأرباح وتحميل الخسائر بعد الاطلاع على نماذج منها وهي بحسب ما يظهر للهيئة تمت وفق أحكام الشريعة الإسلامية. لم يرد كشف يوضح أن المكاسب التي تحققت من مصادر أو طرق تحرمها المؤسسة لمخالفتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

7-الهيئة الشرعية لمصرف السلام:

تتشكل الهيئة الشرعية لمصرف السلام –الجزائر من كبار علماء الشريعة الإسلامية والاقتصاد ممن لهم إلمام بالعلوم الدينية و النظم الاقتصادية و القانونية و المصرفية و

المعاملات الإسلامية ،يتم تعيينهم باقتراح من مجلس الإدارة وبموافقة الجمعية العامة العادية للمصرف.

الجدول 1: أعضاء الهيئة والفتوى المقدمة

الاسم	المنصب	الفتاوى المقدمة
عز الدين بن زغيبة	رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية	لقد تم إصدار فتاوى حول : البيوع، الإجارة، السلم، المضاربة، المشاركة، الاستصناع، التأمين، فتاوى شراء أصول من المتعامل وتوكيله ببيعها، فتاوى العملات.
محمد عبد الحكيم محمد زعير	أمين سر هيئة الفتوى	
العياشي صادق فداد	نائب رئيس هيئة الفتوى	
أبو بكر لخضر لشهب	عضو هيئة الفتوى	

المصدر: (السلام، 2022)

إجراءات الرقابة:(السلام م.، 2020)يعمل المصرف بمقتضى تعليمات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية المعينة من قبل جمعية المساهمين، حيث تقوم الهيئة بتوجيه نشاطات المصرف ومراقبتها والاشراف عليها للتأكد من التزام إدارة المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات التي تجريها، وتعد قراراتها وتوصياتها ملزمة للإدارة التنفيذية، وتضم الهيئة خمسة من رجال العلم البارزين، ومن أهم الوظائف التي تؤديها: اعتماد الاتفاقيات والعقود النمطية المتعلقة بالمعاملات المالية التي يجريها المصرف .إبداء الرأي في المنتجات التي يطرحها المصرف، وا إصدار الفتاوى فيما يعرض عليها من معاملات .متابعة عمليات المصرف، ومراجعة أنشطته من الناحية الشرعية،التحقق من أن المعاملات المبرمة كانت لمنتجات معتمدة من قبل الهيئة .تقديم واقتراح الحلول الشرعية الممكنة لمشكلات المعاملات المالية، المساهمة في إيجاد البدائل للمنتجات المخالفة لقواعد الشريعة .إعداد برامج التدريب للموظفين المعنيين بتطبيق العقود الشرعيةإبداء الرأي من الجوانب الشرعية في القوائم المالية

للمصرف في الفترات التي تحدد بالتنسيق بين الهيئة والإدارة .-الاعتراض على المخالفات الشرعية من نشاطات المصرف وطلب تصحيحها أو إيقافها، دراسة تقارير المراقب الشرعي بشأن تدقيق عمليات المصرف المنفذة، التأكد من توزيع الأرباح وتحميل الخسائر طبقا لأحكام الشرعية .وتجتمع الهيئة لهذه الغاية دوريا ست مرات في السنة، كما تعقد لجنتها التنفيذية اجتماعات متى دعت الضرورة إلى ذلك من أجل معالجة المسائل الطارئة بين الاجتماعات الدورية للهيئة، وترفع على أساسه سنويا تقريرها للجمعية العامة للمساهمين، كما تشرف الهيئة من خلال رئيسها الدكتور عز الدين بن زغيبة على رئاسة لجنة الصرف من حساب الخيرات.

8-بنك التضامن: (التضامن، 2022) تتكون الهيئة من مجموعة من الفقهاء وذوي الاختصاص لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء من أهل التخصص في فقه المعاملات الاسلامية ومن ذوي العلم بالأحكام الشرعية في مجال المعاملات المالية والمصرفية، تتكون هيئة الفتوى والرقابة الشرعية من: رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. اعضاء الهيئة. المراقب الشرعي.

-البروفيسور/ محمد سنان سيف الجلال، رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

-د. غالب عبد الكافي القرشي، عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

-أ. خالد محمد عبدالله قاضي: المراقب الشرعي عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

إجراءات الرقابة:النظر في عقد تأسيس البنك ونظامه الاساسي، وطلب تصحيحهما بما يوافق أحكام الشريعة الإسلامي، مراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات والعمليات ذات الصلة بمعاملات البنك، والاشتراك في تعديل وتطوير النماذج المذكورة عند الاقتضاء، وكذلك العقود التي يزمع البنك ابرامها. التثبت من شرعية معاملات وعقود البنك. شددت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية على أهمية تحري الدقة عند إجراء التعاملات المصرفية، يجب أن يعلم العميل بالإجراءات الصحيحة مسبقا، كما يتم احتساب الأرباح من تاريخ وصول البضاعة

والمستندات وا إخطار العميل بذلك متزامنا مع عقد المرابحة، كما أوصت بضرورة التحقق من إلتزام كافة الموظفين بما يصدر عن الهئة من قرارات وتوصيات.

ثالثا- النتائج ومناقشة النتائج

من خلال عرض مختصر عن تقارير الهيئات الشرعية لبعض البنوك الإسلامية، وبعد تعرفنا على الإجراءات المتبعة والوثائق التي يتم فحصها وكذلك المستندات التي يتم الاعتماد عليها لإبداء الرأي حول مدى شرعية العقود والمعاملات التي تقوم بها المصارف الإسلامية، وعلى العموم يمكننا تقييم عمل هيئات هذه البنوك كم يلي:

قامت الهيئةالشرعية لجُل البنوك محل الدراسة بالقيام بدورها بفحص الوثائق المطلوبة وا إبداء رأيها حول مدى شرعية أنشطة ومنتجات هذه البنوك.

لقيام الهيئة الشرعية بمهامها لابد من مساعدة إدارة البنك لها وتقديم الوثائق، حيث لابد لها من التحري بوسائل عديدة تمكنها من كشف مدى سلامة العمليات وهذا من خلال إعداد المنشورات والتعميمات والاستبيانات والاستمارات الشرعية وبرامج التدريب والتوعية.

تتم عملية الضبط الشرعي الميداني في البنوك الإسلاميةمن خلال لزيارات الميدانية التي تقوم بها الهيئات الشرعية.

تقوم الهيئة الشرعية بمتابعة عمليات المصرف للتثبت من صحة الخطوات العملية للمعاملات اليومية ومراجعة الأنشطة من الناحية الشرعية.

لاحظنا أن كل تقارير الهيئات الشرعية تبدي ملاحظاتها حول تجنيب المكاسب التي تحققت من مصادر غير شرعية، وهذا يدل على دور الهيئة الشرعية في الحفاظ على الامتثال الشرعي للمصارف الإسلامية.

تضع الهيئات الشرعية التقارير المفصلة(تقارير كتابية ربع سنوية) لتوضيح مدى شرعية معاملات المصارف الإسلامي. -تتأكد الهيئات الشرعية من إخراج الزكاة وفق النسب المحددة.

من مهام الهيئات الشرعية في الضبط الشرعي أيضا تقديم التوجيهات والقيام بالتوعية بالقواعد الشرعية من خلال المشاركة في إعداد برامج التدريب للعاملين المحاضرات والندوات وغيرها.

قد تواجه الهيئة الشرعية صعوبات عند القيام بدورها في التأكد من الإلتزام الشرعي للبنوك: في حالة وجود ضعف الضبط الشرعي في الواقع الميداني فإن هذا الأمريحتاج إلى معالجة، وكذلك في حالة وجود اجتماعات منتظمة لهيئة الرقابة الشرعية فقط، في حين أن متابعة ممارسات البنك نادر جدا عن طريق الاطلاع عليها عمليا (التدقيق الشرعي)، كذلك عندما يتم الحصول على المعلومات المطلوبة بصعوبة، أما العكس يقدم الشكر على تسهيل الحصول عليها.

كذلك يمكن للهيئة الشرعية ممارسة مهامها وتقديم تقريرها في حالة وجود بيئة مساعدة في البنك، عندما تتميز بيئة العمل في البنك بالحرص على السلامة الشرعية وتجنب الشبهات ناهيك عن الحرام في التعاملات وكذلك تتميز بالمعرفة الشرعية، وتتميز بالتجانس الواحد.

تمارس الهيئة الشرعية دور التأكد عندما يكون هناك انضباط شرعي صادق، وتوجد قناعة وولاء عميق للفكر ة، والحرص على تعميقها وامتدادها وقوتها وصلابتها والدفاع عنها موجود عند أعضاء الهيئة الشرعية.

خاتمة:

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة، وبعد التعرف على أهم ما يتعلق بالجانب النظري لكل من الهيئة الشرعية والالتزام الشرعي للمصارف الإسلامية، واسقاط الحالة على عدد من المصارف الإسلامية العربية، اتضح لنا الدور المهم الذي تلعبه الهيئة الشرعية في الضبط الشرعي من خلال تفحص الوثائق والمستندات المتعلقة بالميزانية، العمليات

الاستثمارية، القوائم المالية، لإبداء رأيها حول مدى التزام العقود والمعاملات بأحكام الشريعة الإسلامية، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

النتائج:

أثبتت الدراسة أن هيئات الرقابة الشرعية هي العماد الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية فبها تنضبط أعمال البنوك الإسلامية شرعيا وتتطور مجالات العمل فيها، ومنها تستمد المصارف صبغتها الإسلامية ومصداقيتها أمام جمهور المتعاملين معها.

أول خطوات تطوير البنوك الإسلامية هو: تطوير الرقابة الشرعية بتفعيل دورها والتأكد من وجودها وقدرتها أو عجزها، وأن عوامل نجاحها مشركة بين :هيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكوادر البنك.

أثبتت الدراسة أن تحقيق أهداف الرقابة الشرعية في مطابقة أعمال البنك يستلزم وجود تدقيق ومراجعة لهذه الأعمال ولا مانع من الاقتباس من المراجعة الخارجية فيما يتعلق بالوسائل والإجراءات ونحوها فيما يتصل بطرق الأداء لمهمة الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة الشرعية، يمكن للرقابة الشرعية أن تستفيد من التطورات والدراسات التي أجريت في مجال المراجعة الداخلية

الدور التفصيلي الذي يقوم به التدقيق الشرعي الميداني هو الركيزة الفعالة لتحقيق هذه الهيئات عملها، وسلامة شهادتها وبراءة ذمتها.

التوصيات:

على هيئة الرقابة الشرعية أن تواصل في القيام برسالتها وتتابع تجويد أعمالها وتركز في القادم على أدق التفاصيل الميدانية والأداء المهني العالي والمنضبط حتى تحافظ على الريادة الشرعية للمراقب وتعمم خيرها الشرعي والإدارة التابعة له،

أن يقوم أعضاء الهيئة الشرعية بتدريب العاملين والهيئة الإدارية وتثقيفهم بمبادئ المعاملات المالية في الإسلام.

تعميم مسألة إلزامية الفتوى على جميع المصارف من خلال تشريعات القوانين في البلاد المختلفة، حتى يعطي ذلك مصداقية معتبرة للهيئة الشرعية..

إنشاء هيئة رقابة شرعية عليا مركزية، مهمتها توحيد الآراء والفتاوى الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

قائمة المراجع:

خان طارق، و أحمد حبيب. (2003). إدارة المخاطر : تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية (المجلد الطبعة الأولى). (عثمان بابكر أحمد، المترجمون) جدة: البنك الإسلامي للتنمية ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

سامر مظهر قنطقجي. (2010). صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (المجلد الطبعة الأولى). سوريا: شعاع للنشر.

مجيد الشرع. (2007). تقييم الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. جامعة فيلادلفيا.

محمد أبو شادي. (2000). الوظيفة الرقابية للبنوك الإسلامية (الرقابة النقدية والشرعية). القاهرة: دار النهضة العربية.

أحمد سيف نعمان الحياني. (2018). هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ودورها في ضبط أعمال المصارف الإسلامية – دراسة في الشريعة الإسلامية والقانون اليمني. مجلة الدراسات االجتماعية، 24(4)، 57-87.

الأكاديمية. (2022). شهادة الالتزام والتدقيق الشرعي. (المملكة العربية السعودية، المحرر) الأكاديمية المالية، صفحة 128.

باسم أحمد عامر. (2016). وسائل تفعيل دور الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية. مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، 11(69)، 239-256.

براضية حكيم، و سارة عراب. (2019). معايير الضوابط الشرعية كآلية لتفعيل الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. مجلة دراسات اقتصادية، 13(3)، 85-124

رائد نصري أبو مؤنس. (2016). مخاطر السمعة والالتزام بالشريعة في المصارف الإسلامية دراسة حالة على الاحتياطيات في البنوك المركزية وكيفية تشكيل هيئات الرقابة الشرعية. مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، 43(1)، 219-232.

رحيم عبيد عطية. (2020). المركز القانوني لهيئة الرقابة الشرعية (دراسة في قانون المصارف الإسلامية العراقي). مجلة رسالة الحقوق، 12(2)، 323-349.

سالم سوادي حمود، و أحمد أحمد علي. (2017). مخاطر عدم الإلتزام وأثرها في ربحية المصارف الإسلامية بحث تطبيقي في مصرف التعاون الإسلامي للسنوات من (2012-2016). مجلة دراسات محاسبية ومالية، 12(40)، 184-207.

عبد الحق حميش. (2007). تفعيل دور هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة جامعة الشارق للعلوم الشرعية والإنسانية، 4(1)، 95-145.

عبد القادر جدي. (2020). دور الرقابة والتدقيق الشرعيين في تجويد عمل المصارف الإسلامية. مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، 71-86.

معمري منير. (2018). تكامل نظم المراجعة الشرعية لمواجهة مخاطر عدم الإلتزام بالشريعة في البنوك الإسلامية -بنك البركة الجزائري أنموذجا-. مجلة الاقتصاد الصناعي، 190-204.

نايف بن جمعان جريدان. (2017). تقنين عمل هيئات الفتوى و الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية (دراسة استقرائية تحليلية). Global Journal of Economic and Business، 3(1)، 1-61.

هيام الزيدانيين، إيمان الفقهاء، و مهدي غيث. (2020). وظيفة الامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية ودورها الرقابي في مكافحة غسل الاموال. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 16(4).

فضل عبد الكريم محمد. (2001). تعثر سداد الديون في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على المصارف السودانية. رسالة ماجستير. جامعة وادي النيل كلية العلوم الإسلامية والعربية.

عاصم أحمد حمد. (2015). التدقيق الشرعي المبني على المخاطر. مؤتمر التدقيق الشرعي 5، (صفحة 74). مملكة البحرين.

محمد القطان. (1425 هـ). الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية. تأليف المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الاسلامي جامعة أم القرى (المحرر).، (صفحة 8).

https://www.jordanislamicbank.com

https://www.jordanislamicbank.com

https://cbi.iq

https://www.blomdevelopment.com

https://www.alsalamalgeria.com

https://www.asjp.cerist.dz

https://albaraka-bank.dz

https://www.tadhamonbank.com

https://www.blomdevelopment.com

https://www.faisalbank.com.eg

https://uabonline.org

www.giem.info

www.ifsb.org

https://alqabas.com

https://www.banquezitouna.com

https://www.alsalamalgeria.com

https://nasikbank.iq

Aliyu Dahiru Muhammad .(2016) .Risk Management Practices in Islamic Banking Institutions: A Comparative Study between Nigeria and Malaysia .Islamic Economics and Finance Research Division صفحة 14، ، .5

H. Ahmed .(2009) .Financial Crisis: Risks and Lessons for Islamic Finance . ISRA International.9 ،(1)1 ،